

حقوق المستهلك

## المستهلك يدفع الثمن 140 مليون دولار لاستبدال قوارير الغاز

قرّر وزير الطاقة والمياه ارتور نظريان إغفال كل ملاحظات وزير الصناعة حسين الحاج حسن على آلية استبدال قوارير الغاز، والسير بقرار أحادي يعفي شركات الغاز ذات الاحتكارات المدوّرة للارباح الهائلة من كلفة الاستبدال، المقدّرة بنحو 140 مليون دولار، ويحقها الى المستهلكين



ثمن القارورة الجديدة الفارغة دفعة واحدة عند إستلامها، إنما يدفع فقط ثمن القارورة المعبأة الذي يشمل بدل الاستبدال المحدد بـ 1000 ليرة لبنانية لكل قارورة سعة 10 كيلوغرام وفقاً للتسعيرة الأسبوعية التي تصدر عن الوزارة لمادة الغاز السائل». وأضافت أن الناتج من تلف القارورة القديمة سيخصص لتغطية كلفة مراقبة عمليتي الاستبدال والتلف، وشراء قوارير جديدة.

في الواقع، فإن قرار نظريان ليس إلا ردّاً غير مباشر على بيان صادر عن وزير الصناعة حسين الحاج حسن قبل نحو شهر. ففي ذلك الوقت، أعلن الحاج حسن أنه «غير معني بالقرار الصادر وفق الصيغة المطروحة، ومن واجبه كمسؤول وكمواطن في أن واحد، اطلاع الشعب اللبناني على الحقائق».

الوزير رفض مقولة «قوارير الغاز هي قنابل موقوتة»، لأنها تستخدم ذريعة لتمير المشاريع لمصلحة المستفيدين. موقف الحاج حسن يستند إلى التوصيات والخلاصات التي توصلت إليها اللجنة الوزارية المؤلفة من وزراء الصناعة والطاقة والداخلية: الوزراء الثلاثة درسوا الملف لأكثر من سنة في موازاة عمل ومتابعة لجنة الأشغال النيابية الفرعية... لقد توصلنا إلى خلاصات وتوصيات، استندت إليها

محمد وهبة

أصدر وزير الطاقة والمياه ارتور نظريان قراراً يقضي باستبدال 4 ملايين قارورة غاز متداولة في السوق. قرار نظريان يستند إلى توصية من لجنة نيابية فرعية منبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل، وإلى موافقة مجلس شوري، وإلى الصلاحيات المناطة بوزارة الطاقة والمياه. اللجنة الفرعية المذكورة خلصت إلى تحديد ملكية القارورة للمستهلك لا للشركة، ثم قدّرت عدد القوارير المتداولة في السوق بنحو 4 ملايين، واحتسبت معدّل التعبئة بنحو 5 مرات سنوياً، واقترحت فرض زيادة على سعر القارورة بمقدار 1000/ ليرة فتتجزّ عملية الاستبدال خلال 10 سنوات.

تضارب الصلاحيات والمصالح

قرار نظريان يبزّر الجوء إلى عملية الاستبدال من خلال الشكاوى التي تلقتها وزارة الطاقة والمياه والمديرية العامة للدفاع المدني وبعض الإدارات العامة عن وجود قوارير غاز معدنية في حالة سيئة مهترئة تضرّ بالسلامة العامة وتلحق ضرراً بالملكيات العامة والخاصة، لكن الوزارة لم تكتف بهذا التبرير، بل أقرّت بأن الأسر المقيمة في لبنان ستدفع الكلفة: «المواطن لن يدفع

مآثر وزير  
الطاقة

لا تزال قضية سد جنة على نهر ابراهيم تثير جدلاً غير مفهوم بين وزير الطاقة والمياه والبيئة. فبعدما رضخ الأول لموجب تقديم دراسة الأثر البيئي للمشروع إلى وزارة البيئة، عاد ليشكك في نتائج هذه الدراسة التي أكدت وجود مخاطر بيئية، مشيراً إلى أن «الاستشاري (الذي كلفته وزارة الطاقة والمياه)

لم يستعن بخبراء متجربين وغير منحازين، وليس لديهم رفض مسبق للمشروع، ما أفضى على التقرير الطابع السلبي المطلق، وأفرغه من أي إيجابية، التي من البديهي أن تتخطى كل السلبيات التي جرى تناولها، فأليس تقرير الأثر البيئي سلبيات لا مكان لها من الصحة على أرض الواقع، ما جعله مداراً للشك، ولا يمكن الركون إليه لتعليل أي موقف أو رأي». موقف وزير الطاقة استدعى ردّاً من وزير البيئة، أمس، متسائلاً: «لماذا أرسلت وزارة الطاقة والمياه هذا التقرير إلى وزارة البيئة لمراجعته، إذا لم تكن موافقة على مضمونه أصلاً، ولم تشر إلى ذلك صراحة في كتابها الذي أحالت الدراسة بموجبه إلى الوزارة؟». وأعلن أنه وجه كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء تمام سلام طالباً «عرض الموضوع على مجلس الوزراء لبت مسألة استمرار الأعمال في مشروع السد أو وقفها».

مدارس

## العودة إلى المدرسة الرسمية بمن حضر

بوّقع قرارات المناقلات بعد، فضلاً عن خروج آخرين إلى التقاعد ومغادرة قسم ثالث المدارس إلى الثانويات أو إلى البيت ونشوء حاجات مستجدة للتعاقد. الوزير لم يعط صلاحيات للمناطق التربوية بالموافقة على التعاقد تمهيداً لتوقيع العقود كما كان يحصل سابقاً، بل حصر ذلك به شخصياً بناءً على دراسة واضحة للحاجات طلب إلى رؤساء المناطق أن ترفعها في أسرع وقت ممكن. مشهد زحمة الأهالي تكرر في أكثر من مدرسة، ولا سيما في الابتدائيات والمتوسّطات. السبب الأساسي لذلك هو توجيهات بو صعب بتسجيل أكبر عدد ممكن من التلامذة اللاجئين السوريين من دون قيد أو شرط، وضمن مشروع «كلنا عا لمدرسة» لتأمين التعليم المجاني الذي أطلقه في مؤتمر صحافي بحضور ممثلي الدول المانحة. الشرط الوحيد كان تأكيد عدم إمكان نقل تلامذة بعد الظهر المخصص لتدريس غير اللبنانيين إلى الدوام الصباحي، باعتبار أن هذا الأمر يحدث إرباكاً وقد يرتب استحداث شعب جديدة وأعباء مالية إضافية، فضلاً عن أن مكان هؤلاء محفوظ

فانت الحاج

لن ينتظم العام الدراسي الرسمي قبل 10 أيام، أو هذا على الأقل ما يتوقعه مديرون ينصرفون إلى تسيير مدارسهم بالدفع الذاتي. الصفوف لم تكتمل، أمس، في كل المدارس الرسمية، لكن المديرين «مشوها بمن حضر»، عملاً بقرار وزير التربية النباس بو صعب بدء التدريس في 28 أيلول. حصل ذلك في وقت تستمر فيه امتحانات الدخول وأعمال التسجيل حتى 10 تشرين الأول المقبل، بحسب قرار الوزير 863 بتاريخ 22 أيلول الجاري. يقول مدير إحدى المتوسّطات إنه يضطر في كل عام إلى إجراء امتحانات دخول لاستقبال التلامذة على خلفية أن الامتحان هو المخرج لقبول تلميذ أو رفضه «لأنو بالمدرسة الرسمية ما فينا نقول لحدا روح عالبيت ما منستقبلك، حتى لو كان مستواه التعليمي متدنياً».

هكذا، التزمت بعض المدارس في بيروت موعد بدء العام الدراسي، فلأزم التلامذة صفوفهم حتى نهاية الدوام. أما البعض الآخر فصرف تلامذته باكراً بسبب النقص في عدد الأساتذة، باعتبار أن الوزير لم



مشاهد زحمة الأهالي تكرر في أكثر من مدرسة (بروت طحطح)

وزارة الصناعة لتعد قراراً يتضمن تحميل الشركات المستوردة وشركات التعبئة والمواطنين كلفة الاستبدال. المشروع أرسل إلى كل من وزير الطاقة والداخلية فجاء رد وزير الطاقة بأنه الوحيد صاحب الصلاحية باعداد وتوقيع قرار بهذا الخصوص». هناك بات واضحاً أن المشكلة تتعلق بتضارب المصالح لا الصلاحيات. يظهر الأمر بوضوح من خلال مناقشات اللجنة الفرعية النيابية حول ملكية القارورة وأفضل طريقة لاستبدال. ففي الواقع، فإن ملكية

فرض زيادة على سعر  
القارورة بمقدار ألف ليرة لمدة  
10 سنوات